الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الخامسة

(حلول مستدامة لمستقبل أفضل)

المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور

القاهرة 24 – 27 نوفمبر 2024

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

جامعة الدول العربية

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

النسخة الخامسة

حلول مستدامة لمستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور

القاهرة 24 – 27 نوفمبر 2024

انعقدت فعاليات اليوم الأول في مقر جامعة الدول العربية، وبقية الفعاليات في فندق تريمف في القاهرة الجديدة

(تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية)

إن عقد أسبوع التنمية المستدامة العربي 2024 يمنحنا الفرصة لنعمل معًا على رسم خارطة طريق لإيجاد الحلول العملية المرنة، التي من شأنها تسريع وتيرة التنفيذ لتحقيق تنمية مستدامة لمنطقتنا العربية، والتأثير بشكل ملموس على تحسين الوضع المعيشي للمواطن العربي، وتحسين جودة الحياة في بلادنا العربية.

السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

24 نوفمبر 2024

جدول المحتويات

(1) مقدمة حول الأسبوع العربي للتنمية المستدامة..... 5

(2) حول النسخة الخامسة 9

(3) الافتتاح وأحداث اليوم الأول..... 13

(4) الجلسات الحوارية 29

(5) مؤتمر البركة الإقليمي الثالث حول " الاستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر: التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة" 40

(6) المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة 46

(7) القمة الشبابية العربية الثالثة..... 49

(8) الاختتام والتوصيات 54

(1)

مقدمة حول الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

ماهية وأهمية الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة هو منصة حوار إقليمية للتنمية المستدامة، ويشكل الفاعلية الأكبر والأهم التي تختص بتناول الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتساهم في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 في تلك المنطقة وسبل دعمها بشكل شامل. يشارك في هذه الفاعلية كافة أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة العربية من جهات حكومية وخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وإلى جانب منظمات إقليمية ودولية.

يساهم الأسبوع العربي للتنمية المستدامة كمنصة للحوار في تعميق الرؤى المشتركة للدول العربية والشركاء حول المفاهيم والإجراءات والخطط نحو تحقيق الأهداف والغايات من التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ويدعم بناء رؤية عربية محددة لكل من جامعة الدول العربية والشركاء في إدارة هذا الملف.

كما يشكل الأسبوع العربي خطوة هامة نحو رفع درجة الوعي العام لدى المواطن العربي بأهمية التنمية المستدامة، ونشر مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وخطة 2030 في المنطقة العربية، وبما يعطي زخماً كبيراً لتنفيذ مشروعات تنموية على أرض الواقع في المنطقة العربي، بل والدفع بها نحو تحقيق الريادة في تناول أهداف خطة 2030 بشكل خاص وموضوعات التنمية المستدامة بشكل عام.

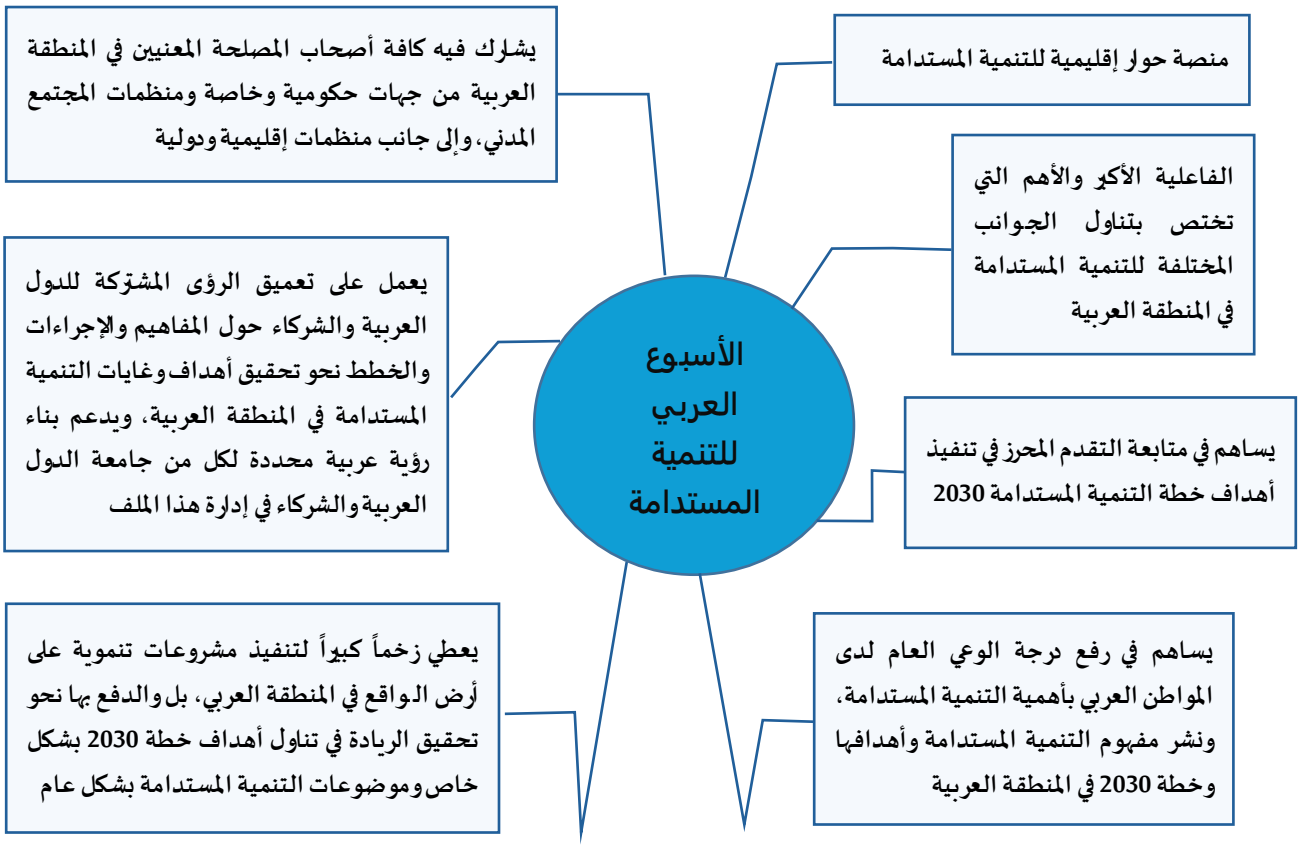

الإطار المؤسسي لعقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

تشرف جامعة الدول العربية على عقد الأسبوع العربي للتنمية المستدامة. وتتولى إحدى إدارتها المختصة بالتنمية المستدامة وهي (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) مسؤولية تنفيذ هذا الأسبوع. حيث يندرج ذلك ضمن مهام هذه الإدارة باعتبارها الأمانة الفنية للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، وهي إحدى اللجان التي تعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة، وهي التي أوصت بعقد هذا الأسبوع كفعالية عربية متعلقة بالتنمية المستدامة في عام 2017.

إلا أن جامعة الدول العربية مع اهتمامها بتوطيد الشراكات وعلاقات التعاون الإقليمية والدولية، وبخاصة ضمن مظلة الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030، فإنها تحرص على إشراك والتنسيق مع جهات إقليمية وعالمية أخرى بصدد تنفيذ النسخ المتتالية من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، منها على سبيل المثال: الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من جهات أخرى.

كما أن دولة المقر التي تستضيف جامعة الدول العربية وهي جمهورية مصر العربية تنشط في المشاركة في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بل وفي الشراكة في تنظيم وتنفيذ أنشطة هذا الأسبوع، ومن الجهات الفاعلة في هذا الإطار وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

النسخ المنعقدة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

شهد عام 2017 انطلاق النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، لتتبعها بعد ذلك عقد نسخ متتالية من هذا الأسبوع (كما هو مبين في الجدول أدناه). حيث عقد في هذا العام 2024 النسخة الخامسة منه.

رقم النسخة	عام الانعقاد	عنوان النسخة	هدف النسخة
النسخة الأولى	2017	نحو شراكة فاعلة	هدفت إلى مناقشة سبل توحيد الجهود العربية في تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة 2030، وتأطير الأسبوع العربي كمنصة حوار لكافة الشركاء في المنطقة العربية والمنظمات الدولية بهدف تفعيل تنفيذ هذه الخطة.

النسخة الثانية	2018	الانطلاق نحو العمل	هدفت للتأكد من أن الشراكات الواسعة التي تحققت بالمنطقة على مستويات عدة تدعم العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدى الزمني المحدد أي قبل العام 2030.
النسخة الثالثة	2019	شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام	سعت إلى التأكيد على أن التكامل بين الأهداف أثناء العمل والتكامل بين الشركاء من ذوي المصلحة بكل المستويات (الدولية، الإقليمية، الوطنية، المحلية) هو السبيل للوصول إلى مستقبل مستدام.
النسخة الرابعة	2022	معا لتعافي مستدام	جاءت هذه النسخة بعد توقف عامين بسبب جائحة كورونا. وهدفت إلى مناقشة وجوانب التخفيف من التداعيات والآثار السبية لجائحة كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.
النسخة الخامسة	2024	حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور	تفعيل تطبيق المرونة والقدرة على التكيف في المنطقة العربية، في إطار تسريع وثيرة تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية. ورسم خارطة طريق لاستكشاف وتطبيق حلول جديدة مستدامة، تتسم بأنها غير تقليدية وقائمة على الابتكار، ويكون لها تأثيرات ايجابية ملموسة.

(2)

حول النسخة الخامسة

تاريخ ومكان انعقاد النسخة الخامسة:

انعقدت النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية، وذلك في الفترة 24 – 27 نوفمبر 2024. حيث تم افتتاحها وعقد فعاليات اليوم الأول منها في مقر جامعة الدول العربية، بينما تم عقد بقية فعاليات هذا الأسبوع واختتامه في فندق تريمف في القاهرة الجديدة.

الجهات الراعية لانعقاد النسخة الخامسة:

عقدت جامعة الدول العربية هذه النسخة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بالشراكة مع جهات أخرى موضحة أدناه.

جامعة الدول العربية

الأمم المتحدة

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - جمهورية مصر العربية

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

البنك الدولي

الاتحاد الأوروبي

تميز النسخة الخامسة:

اختلافاً عن النسخ السابقة، جاء انعقاد النسخة الخامسة تحت عنوان: "حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور"، حيث وضعت هذه النسخة في اعتبارها من أن الفترة المتبقية لتحقيق أهداف خطة 2030 قليلة مقارنة بما مضى، وبالتالي من الأهمية الخروج عن دائرة المألوف والمعتاد والبحث عن مخارج أخرى لتفعيل وتسريع وثيرة الأداء.

أهداف النسخة الخامسة:

من الأهداف الأساسية التي سعت النسخة الخامسة لتحقيقها الآتي:

- وضع التوصيات المناسبة وتبني المبادرات التي من شأنها تفعيل تطبيق المرونة والقدرة على التكيف في المنطقة العربية، في إطار تسريع وثيرة تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية.
- توجيه علاقات التعاون مع مختلف الشركاء نحو بناء أنماط غير تقليدية في العمل للمساهمة الفعالة في مواجهة التحديات والانطلاق بالعمل لرحاب أوسع، لدعم تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية.
- رسم خارطة طريق لاستكشاف وتطبيق حلول جديدة مستدامة، تتسم بأنها غير تقليدية وقائمة على الابتكار، ويكون لها تأثيرات ايجابية ملموسة.

فعاليات النسخة الخامسة:

تضمنت النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة على ثلاث فعاليات رئيسية، وهي الآتي:

- (مؤتمر البركة الإقليمي الثالث تحت عنوان "الاستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر: التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة): يستهدف استكشاف حلول مبتكرة ومستدامة لمشكلة الفقر استنادا على مبادئ الاقتصاد الإسلام.
- (المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة): يهدف إلى معالجة التحديات والفرص المتعلقة بالاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية، كما يهدف إلى إنشاء منصة حوار تفاعلية بين الحكومات والمستثمرين لتعزيز الاستثمار المستدام.
- (القمة الشبابية العربية الثالثة): يهدف إلى الارتقاء بدور الشباب العربي في تحقيق التنمية المستدامة، ورعاية طاقاتهم وتشجيعهم على الابتكار.

كما اشتملت النسخة الخامسة على جلسات حوارية تعزز من منظور وأهداف هذه النسخة، منها جلسات تتناول الابتكار والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وجلسات تتعلق بتعزيز الشراكة والعمل التطوعي بكافة مستوياتها، وجلسات أخرى متنوعة.

النسخة الخامسة بالأرقام:

عدد المشاركين **1500**

عدد الجلسات الحوارية **48**

عدد الندوات والمؤتمرات **3**

- مؤتمر: **1** — مؤتمر البركة الإقليمي الثالث
- منتدى: **1** — المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة
- قمة: **1** — القمة الشبابية العربية الثالثة

(3)

الافتتاح وأحداث اليوم الأول

احتضان مقر جامعة الدول العربية افتتاح النسخة الخامسة وأحداث اليوم الأول:

تم افتتاح النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في مقر جامعة الدول العربية في 24 نوفمبر 2024. كما تم عقد فعاليات اليوم الأول من هذه النسخة في مقر الجامعة أيضاً.

الكلمات الافتتاحية:

تم القاء الكلمات التالية في الحفل الافتتاحي للنسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

تقديم الوزير مفوض/ ندى العجيزي	مدير ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية
كلمة السيد أحمد أبو الغيط	الأمين العام لجامعة الدول العربية
كلمة الدكتورة/ رانيا المشاط	وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – جمهورية مصر العربية
كلمة السيدة/ إلينا بانوفا	المنسق المقيم بجمهورية مصر العربية – الأمم المتحدة
كلمة السيد/ ستيفان جيمبرت	المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجموعة البنك الدولي
كلمة الدكتور/ يوسف حسن خلاوي	الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

تقديم معالي الوزير المفوض الدكتورة / ندى العجيزي

مدير ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية

وجهت السيدة / ندى العجيزي الوزير المفوض ومدير إدارة التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية، التحية إلى أصحاب المعالى السادة الوزراء والسادة السفراء والسادة محافظى البنوك المركزية العربية ومديري المنظمات الدولية والعربية وممثلي القطاع الخاص والقطاع المدني على تلبية الدعوة لحضور أعمال هذا الاسبوع والذي يتسم بتعدد وتنوع الفاعليات ذات الاهمية التي ستقام في إطاره . ثم استعرضت سيادتها نبذة عن النسخ السابقة للأسبوع العربي حيث شهد عام 2017 انطلاق النسخة الاولى من الاسبوع العربي، والذي يعتبر المنصة الاكبر لمتابعة التقدم المحرز فى تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية و اشادت سيادتها بالجهود المبذولة فى الفترة من 2017 وحتى عامنا الحالي والإنجازات التي تم تحقيقها فى ظروف دقيقة و تحديات كبيرة و مازال امامنا الكثير على مسار تحقيق تنمية مستدامة حقيقية وملموسة لا يخلف فيها الركب أحد .

ثم قدمت سيادتها موجزاً بسيطاً عن النسخ السابقة وفقاً لتدرجها الزمنى، فالنسخة الاولى من الاسبوع العربي للتنمية المستدامة عقدت تحت عنوان " نحو شراكة فاعلة " وهدفت إلى مناقشة سبل توحيد الجهود العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وجعل الاسبوع العربي بمثابة منصة حوار لكافة الشركاء في المنطقة العربية والمنظمات الدولية بهدف تفعيل تنفيذ هذه الخطة.

والنسخة الثانية كان شعارها الانطلاق نحو العمل وهدفت للتأكد من ان الشراكات الواسعة التي تحققت بالمنطقة على مستويات عدة تدعم العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

والنسخة الثالثة والتي عقدت تحت عنوان " شراكة متكاملة من أجل مستقبل مستدام " سعت الى التأكيد على ان التكامل بين الاهداف اثناء العمل والتكامل بين الشركاء من ذوي المصلحة بكل المستويات الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية هو السبيل للوصول الى مستقبلاً مستدام.

أما النسخة الرابعة من الاسبوع فكانت تحت شعار " معاً لتعافً مستدام" وجاءت هذه النسخة بعد توقف عامين بسبب جائحة كورونا وهدفت إلى مناقشة جوانب التخفيف من التداعيات والآثار السلبية لجائحة كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية.

واختلافا عن النسخ السابقة يأتي عقد النسخة الخامسة تحت عنوان " حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل.. المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور " حيث تضع هذه النسخة في اعتبارها ان الفترة المتبقية لتحقيق أهداف خطة 2030 قليلة مقارنة بما مضي وبالتالي فمن الاهمية بما كان الخروج عن دائرة المعتاد والبحث عن مخارج أخرى لتفعيل وتسريع وتيرة الاداء، وفى هذا الاطار، فمن الاهداف الاساسية التي تسعي النسخة الخامسة لتحقيقها ما يلى :

1- وضع التوصيات المناسبة وتبني المبادرات التي من شأنها تفعيل المرونة والقدرة على التكيف فى المنطقة العربية في إطار تسريع وتيرة تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية.

2- توجيه علاقات التعاون مع مختلف الشركاء نحو بناء أنماط غير تقليدية في العمل للمساهمة الفعالة في مواجهة التحديات والانطلاق بالعمل لرحاب أوسع لدعم تنفيذ خطة 2030 فى المنطقة العربية.

3- رسم خارطة طريق لاستكشاف وتطبيق حلول جديدة مستدامة تتسم بإنها غير تقليدية وقائمة على الابتكار ، ويكون لها تأثيرات إيجابية ملموسة .

كما أشارت سيادتها ان النسخة الخامسة من الاسبوع العربي للتنمية المستدامة تتضمن ثلاث فاعليات رئيسية:

أولاً: مؤتمر البركة الإقليمي الثالث والذي يُعقد تحت عنوان " الإستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر – التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة "والذي يستهدف استكشاف حلول مبتكرة ومستدامة لمشكلة الفقر استنادا على مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: المنتدى الاقليمي العربي رفيع المستوى الاول من نوعه حول الاستثمار والاستدامة ويهدف الى معالجة التحديات والفرص المتعلقة بالاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية، كما يهدف الى انشاء منصة حوار تفاعلية بين الحكومات والمستثمرين لتعزيز الاستثمار المستدام

ثالثاً: القمة الشبابية العربية الثالثة، والتي تهدف الى الارتقاء بدور الشباب العربي في تحقيق التنمية المستدامة، ورعاية طاقاتهم وتشجيعهم على الابتكار والإبداع .

الى جانب العديد من الفاعليات الاخرى التي تعزز منظور وأهداف هذه النسخة، ثم توجهت السيدة / ندى العجيزي بجزيل الشكر إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية على كل التسهيلات التي قدمتها للجامعة العربية خلال التجهيزات لهذا الاسبوع والشكر موصول إلى الأمم المتحدة والبنك الدولي و الاتحاد الاوروبي ومنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي للمشاركة فى هذا الاسبوع ، وكذلك لكافة الشركاء على الجهود المخلصة والمتميزة خلال الاعداد والتنظيم لهذا الملتقي العربي الهام .

كلمة السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جمهورية مصر العربية

السيدة ايلينا بانوفا الممثل المقيم للأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية

السيد يوسف الخلاوي الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

السيد ستيفان جيمبرت المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجموعة البنك الدولي

السيدات والسادة،

يطيب لي بداية أن أرحب بكم جميعاً في بيت العرب، واشكركم على مشاركتكم وحضوركم اليوم افتتاح النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة. واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية.. وإلى جميع الشركاء: الأمم المتحدة، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي.. لجهودهم الطيبة ومساهمتهم الفعالة في الإعداد والتهيئة لإخراج هذا الأسبوع في أفضل صورة ممكنة.

السيدات والسادة،

لعل اختيار عنوان النسخة الخامسة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور" له دلالته الهامة .. فقد مر الجزء الأكبر من الفترة الزمنية المحددة لتحقيق أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة.. ومع ذلك مازلنا لم نصل بعد إلى مستوى مرض يواكب طموحاتنا في المنطقة العربية.. إن الفترة القصيرة المتبقية تستدعي منا التوجه نحو تعزيز جهودنا بصورة أكبر.. مع تبنى مبادئ المرونة والتكيف في مواجهة صعاب ومثباط لا ينبغي أبداً أن تكسر همتنا ولا عزمنا الأكيد على تحقيق الأهداف.

إننا نحتاج بالتأكيد إلى تسريع وتيرة العمل.. وتعزيز القدرة على التكيف على واقع يناقض - في الكثير من جوانبه – أهداف الاستدامة وشروط تحققها .. فلا يخفى على أحد أن ما فعله ويفعله الاحتلال الإسرائيلي في غزة، تجاوز حتى مفهوم الانتقام والعقاب الجماعي إلى الإبادة.. بل وتدمير المجتمع الفلسطيني كلياً.. بشراً وحجراً .. حاضراً ومستقبلاً .. وبحيث تستحيل الحياة الطبيعية ويصبح التهجير - الذي تدفع إليه إسرائيل - مخرجاً وحيداً.

إن الحروب الغاشمة التي تخوضها إسرائيل في المنطقة - وبخاصة ضد لبنان وأهله - تخصم من فرص الشعوب في التنمية وتحقيق الاستدامة.. وبرغم أنها تدعى أن الآخرين ليس لديهم سوى مشروعات الدمار والتخريب.. فإن المشروع الإسرائيلي لا يقدم للمنطقة سوى أفق أسود ومسدود.. من تعطل التنمية، وتراجع معدلات النمو، واستنزاف الطاقات والموارد، وضياع الفرص .. المشروع الإسرائيلي هو - في جوهره - مشروع تخريب وإضعاف.. بهدف تحقيق هيمنة إسرائيلية مزعومة لا وجود لها سوى في أذهان قادة الاحتلال.

ولا ينبغي أن نغفل أبداً بؤراً أخرى وجراحاً مفتوحة في منطقتنا أعادت معدلات التنمية وآفاقها سنيناً إلى الوراء.. في السودان حرب مدمرة تأكل الأخضر واليابس، بكلفة إنسانية تفوق الاحتمال.. وفي اليمن احتراب أهلي وتصاعد للفقر المدقع وتراجع لكافة معدلات التنمية في ليبيا وفي سوريا.

السيدات والسادة،

إن هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية تترافق مع رياح عالمية غير مواتية.. المناخ الجيوبوليتيكي ملبد بغيوم الحروب، والصراعات المحتملة بين القوى الكبرى.. وأحداث الحمائية الاقتصادية ترتفع بقوة.. والتضخم والديون تطحن اقتصادات، بعضها متقدم وبعضها الآخر ينتمي لبلدان الجنوب.. وإذا أضفنا إلى هذه المخاطر المتعددة التغير المناخي.. وما يرتبط به من تصاعد لظواهر الهجرة والصراعات على الموارد الطبيعية.. نجد أنفسنا أمام مزيج مزعج من التحديات والمخاطر.

وليس اليأس خياراً .. ولا النكوص عن المواجهة بديلاً مطروحاً .. فهذه التحديات تدفعنا دفعاً لارتياد سبل غير مطروقة .. والتفكير في بدائل مبتكرة وغير مألوفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.. ويقتضي ذلك التكيف المستمر مع المتغيرات.. والمرونة اللازمة في تعديل الخطط والأولويات من دون أن نحيد عن الأهداف الأساسية والغايات الرئيسية للتنمية.. بما في ذلك السعي بجرأة إلى تقديم رؤى ذاتية وحلول مبتكرة نابعة من واقعنا وما نواجهه من مشكلات.. وألفت النظر في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر البركة الإقليمي الثالث تحت عنوان "الاستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر".. والذي يستلهم مبادئ تراثنا الإسلامي الثري، ونهجه الإنساني الشامل، في التعامل مع ظاهرة الفقرة المكبلة لنمو المجتمعات في كل زمان ومكان.

كما ستعقد فعالية أخرى هامة، أرى أنها تأتي في سياق تدعيم دور القطاع الخاص العربي في تعزيز التكامل العربي واستدامة التنمية في المنطقة العربية.. هي المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول من نوعه حول الاستثمار والاستدامة.. والذي يهدف إلى معالجة التحديات والفرص المتعلقة بالاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية في ظل التوجهات الاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، والهشاشة الإقليمية، كما يهدف إلى إنشاء منصة حوار تفاعلية بين الحكومات والمستثمرين لتعزيز الاستثمار المستدام.

كما سيشتمل الأسبوع على فعالية انحاز إليها شخصياً وأوليها اهتماماً خاصاً، لأنها تتعلق بفئة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة وهي فئة الشباب. حيث ستعقد ضمن الأسبوع القمة الشبابية العربية الثالثة. وتعد هذه القمة بمثابة الحاضنة لتطلعات وطموح الشباب العربي من خلال تشجيعها للعديد من المبادرات والبرامج للارتقاء بدورهم ورعاية طاقاتهم وتشجيعهم على الابتكار.

السيدات والسادة،

إن عقد أسبوع التنمية المستدامة العربي 2024 يمنحنا الفرصة لنعمل معًا على رسم خارطة طريق لإيجاد الحلول العملية المرنة.. التي من شأنها تسريع وتيرة التنفيذ لتحقيق تنمية مستدامة لمنطقتنا العربية، والتأثير بشكل ملموس على تحسين الوضع المعيشي للمواطن العربي، وتحسين جودة الحياة في بلادنا العربية.

وأختتم كلمتي بالتأكيد على نهجنا التفاؤلي، إننا لن نفقد الأمل أبداً، مهما عظمت التحديات أو تعقدت المشكلات ولن نفقد روح الإصرار لتغيير واقعنا إلى الأفضل.

أشكركم جميعاً،

كلمة الدكتورة/ رانيا المشاط

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – جمهورية مصر العربية

تناولت معالي الوزيرة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في فاعليات الجلسة الافتتاحية الحديث عن بعض النقاط الهامة في مسيرة التنمية ومنها:

- أن مصر تحرص على توفير كافة الدعم لنجاح فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
- التحديات الجيوسياسية في الدول العربية تُعيق مسيرة التنمية في المنطقة والعالم
- تسريع وتيرة تحقيق التنمية يتطلب إعادة هيكلة النظام المالي العالمي والتوسع في التمويلات الميسرة
- ضرورة الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني لتلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة

تحقيق التكامل بين الجهود الوطنية والشراكات الدولية لدفع مسيرة التنمية وتبادل الخبرات مع الدول الناشئة وخلال كلمتها، قالت الدكتورة رانيا المشاط، إن الأسبوع العربي للتنمية المستدامة أضحى منصة إقليمية بارزة للحوار البنّاء بين ممثلي الحكومات والقطاع الخاص، والمُجتمع المدني، وممثلي قطاعات المرأة، والشباب، والإعلام، بالإضافة الى الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، والتي تسعى جميعها لتعزيز التعاون في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي انعقاد هذا المُلتقى العربي في نسخته الخامسة تحت عنوان "حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور"، بعد النجاحات الملموسة التي شهدتها الدورات السابقة.

وأكدت أن مصر حرصت على استضافة الحَدَث وتنظيمه عبر السنوات بتعاون مثمر وشراكة تنموية ممتدة مع كل من جامعة الدول العربية وعدد من شركاء التنمية الدوليين، مضيفة أن الأسبوع العربي للتنمية المستدامة ينعقد في ظل متغيرات وتحديات اقتصادية ومالية وجيوسياسية مستمر ة ومتسارعة؛ لا سيما الأوضاع الإنسانية المؤسفة التي يعيشها أشقائنا في غزة ولبنان، والتي تفرض مزيداً من التحديات والأعباء على العالم أجمع وفي القلب منها دولنا العربية، مما يؤثر سلباً على الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة. حيث أشار تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 إلى أن 17% فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة شهدت تقدماً كافياً للوصول للمستهدف بحلول عام 2030.

وتابعت: مع استمرار تباطؤ معدلات النمو العالمية، وتزايد الفجوات التنموية بين الدول، تتزايد أيضا فجوة تمويل التنمية خصوصًا في الدول النامية في ظل الأعباء الإضافية التي فرضتها الأزمات المتتالية؛ بما يستلزم المعالجات العاجلة لأزمة الديون التي تواجهها هذه الدول، وإعادة هيكلة النظام المالي العالمي، لتعزيز قدرة الدول على الحصول على التمويل الميسر الذي يساعد على سد فجوات التنمية، جنبًا إلى جنب مع سعي هذه الدول لحشد الموارد من خلال الشراكة الفاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة.

وأشارت "المشاط" إلى أنه وفقًا للتقارير الدولية فقد بلغ إجمالي حجم الإنفاق الحكومي عالمياً، على الخدمات الأساسية مُتضمنة الصحة والحماية الاجتماعية في عام 2024 حوالي 50%، وتنخفض هذه النسبة في الدول الناشئة والنامية لتصل إلى 40%، ويشهد ذلك تفاوتات في مستوى الإنفاق بين دول وأقاليم العالم المختلفة، حيث تتراوح الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة عالمياً بين 2.5 و 4 تريليون دولار سنوياً، وتشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية تحتاج على الأقل إلى 230 مليار دولار سنوياً لسد الفجوة التمويلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأضافت أنه إلى جانب التحدي المرتبط بتمويل التنمية هناك تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى لا تقل أهمية تواجه دولنا العربية منها ارتفاع معدل البطالة، والذي بلغ نحو 9,5 %، وفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024، وهو المعدل الأعلى بين مناطق العالم بالرغم من انخفاضه منذ أزمة كوفيد 19، كما تظل المنطقة العربية تشهد أعلى معدل لبطالة الشباب، خاصةً بين الإناث.

كما أشارت إلى التحديات البيئية المرتبطة بتغيّر المناخ التي تطال تداعياتها السلبية كافة دول وأقاليم العالم، وفي مقدمتها منطقتنا العربية التي طالما عانت من ظروف المناخ القاسي من ندرة هطول الأمطار والفيضانات المتكررة والجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة، فتؤثر تحديات المناخ سلبًا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والموارد المائية والطاقة، والبنية التحتية، والتجارة وسلاسل التوريد والإمداد، فضلاً عن آثارها

السلبية على قطاعات الصحة العامة، والأمن الغذائي، والتعليم، وفرص العمل، فتلتقي هذه التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتحول دون استفادة شعوب الدول النامية من جهود التنمية؛ وتمثل ضغطاً على اقتصاديات تلك الدول ومواردها. من ناحية أخرى.

وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط أنه بالرغم من أن التحول الرقمي يقدم فرصاً كبيرة لتعزيز التنمية المستدامة، إلا أنه لا يزال هناك فجوة رقمية واضحة بين الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض، مما يعيق الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، حيث يشير تقرير الابتكار العالمي لعام 2024 إلى أن الاشتراك في الانترنت الثابت ذي النطاق العريض في المنطقة العربية وصل إلى 11 لكل 100 نسمة وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 19 لكل 100 نسمة.

وأكدت "المشاط" أن الدولة المصرية تلتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد قطعت الدولة بالفعل شوطًا كبيرًا من الإصلاحات والجهود الجادة بدأتها منذ عشرة أعوام بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال إطلاق"رؤية مصر2030"، وتحديثها في نوفمبر 2023، والتي تُمثل النسخة الوطنية من الأهدافِ الأُمَمية لتحقيق التنمية المستدامة والأجندة الأفريقية 2063، كما تعكف الدولة المصرية كذلك على تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكلي بالتركيز على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال لتحفيز القطاع الخاص، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، بما يسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المصري ويعزز قدرته على الصمود في مواجهة الازمات.

وأضافت أن مصر تعمل كذلك على مواصلة تنفيذ المبادرات التنموية والمشروعات القومية الكبرى مع حشد الموارد والتمويلات التي تتطلبها هذه المشروعات، ويأتي في مُقدِّمة هذه المشروعات المُبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، التي تستهدف كل قرى الريف المصري لتحويلها إلى تجمّعات ريفية مُستدامة تتوافر بها جميع الاحتياجات التنموية، بما يُعزِّز جهود الدولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

وفي السياق ذاته، أشارت إلى أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تعمل من خلال إطار "الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية"، على تعزيز الجهود صياغة سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة، لتوفير المعلومات التي تُعزز المناقشات حول الاحتياجات والفرص، وسد الفجوات في مجالات التنمية المختلفة، مع ضمان آليات مراقبة وتقييم قوية لتتبع التقدم وتحسين النتائج، بالإضافة إلى حشد التمويلات المحلية والخارجية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار وطني مُتكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويُحفز استثمارات القطاع الخاص، ويُسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالشراكة مع

القطاع الخاص، بإعداد مبادئ "استرشادية خضراء" بهدف الوصول إلى مجتمعات ريفية مستدامة ورفع الوعي وتحسين الأداء وقياس أثر المبادرات الوطنية الرئيسية في المجتمعات الريفية.

وأكدت"المشاط" أن الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة المصرية لتحقيق التنمية على المستوى الوطني، لم تشغلها عن المشاركة الفاعلة في كافة مبادرات التنمية سواء على المستوى الإقليمي والعربي أو على المستوى الأممي، فتشارك مصر في الجهود الأممية لتحقيق التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة من خلال خطة التنمية المستدامة 2030، كما تحرص على تبادل المعرفة والخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال مع كافة دول العالم وبالتعاون مع المنظمات الدولية.

وفي هذا السياق، فقد تقدمت مصر بثلاثة تقارير مراجعة وطنية طوعية VNRsلمتابعة أهداف التنمية المستدامة الأممية (للأعوام 2016 و2018 و2021). كما تقدمت ثلاث محافظات مصرية بمراجعاتها الطوعية المحلية في عام 2023 (البحيرة والفيوم وبورسعيد) بدعم فني من قِبَل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في إطار سعي الدولة للتوطين المحلي لأهداف التنمية المستدامة، مؤكدة اعتزاز مصر بالتعاون التنموي المُثمر مع جامعة الدول العربية في إطار إطلاق تقرير "التمويل من أجل التنمية المستدامة" من رحاب الجامعة خلال انطلاق فعاليات النسخة الرابعة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في عام 2022.

واستكمالاً لهذا الجهد، وفي ضوء التوصيات الواردة بالتقرير، أعدَّت مصر بشراكة جادة مع الأمم المتحدة "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية"، والتي تهدف إلى الموائمة بين مصادر التمويل العامة والخاصة وأهداف التنمية المستدامة الأممية ورؤية مصر 2030، والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص، وتحسين الإنفاق العام، وضمان توجيه الموارد نحو المبادرات ذات العوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأعلى، وبالتالي تسريع وتيرة التقدم نحو التنمية المستدامة.

وسلّطت الضوء على الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتغيّر المناخ 2050، والتي تتضمّن مجموعة من المشروعات ذات الأولوية حتى عام 2030. وفي هذا الإطار، تم إطلاق المنصة الوطنية لبرنامج "نوفي" الذي يقدم منهج متكامل للتمويل العادل لأجندة المناخ، بالتركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية وهي الطاقة والغذاء والمياه، وذلك لتعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. كما تبذل الدولة جهدها نحو التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال العديد من المبادرات من بينها دمج البُعد البيئي في منظومة التخطيط من خلال "دليل معايير الاستدامة البيئية"، والمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

كلمة السيدة/ إلينا بانوفا
المنسق المقيم بجمهورية مصر العربية – الأمم المتحدة

أكدت السيدة/ إلينا بانوفا على الحاجة الملحة إلى نهج تحولي لمواجهة التحديات المترابطة، بما في ذلك أزمة المناخ المتفاقمة وعدم الاستقرار الجيوسياسي واتساع الفجوات الاجتماعية، كما دعت إلى العمل الجماعي، مُشددةً على أن التحديات تتطلب مسؤولية مشتركة، كما صرحت: "هذا التجمع اليوم هو تجسيد للتعددية في الممارسة العملية"، مؤكدة على أهمية مواجهة التحديات الملحة في المنطقة، بالإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الوحيدة التي شهدت تراجعًا في جهود القضاء على الفقر خلال العقد الماضي، كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب ٢٤%، أي ضعف المعدل العالمي تقريبًا، ودعت إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في القضاء على الفقر، وتنمية رأس المال البشري.

كلمة السيد ستيفان جيمبرت
المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمجموعة البنك الدولي

أكد السيد/ ستيفان جيمبرت على أهمية تحويل الاستراتيجيات إلى إجراءات ذات مغزى، مشيرًا إلى أن البنك الدولي يعمل بشكل وثيق مع الحكومات لتنفيذ السياسات التي تجذب الاستثمار مع ضمان الاستدامة، ومن بين هذه الجهود مبادرة بارزة مع الحكومة المصرية تُسمى النمو – وهو برنامج طموح يرمز إلى توليد المرونة والفرص والرفاهية من أجل مصر المزدهرة. كما ألقى السيد/ جيمبرت، الضوء على العلاقة بين المناخ والتنمية، وأكد أن البنك الدولي ينظر إلى هذين المجالين على أنهما مترابطان بشكل عميق.

كلمة الدكتور/ يوسف حسن خلاوي
الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

افتتح الدكتور /يوسف خلاوي كلمته بشكر السادة أصحاب المعالى السفراء الكرام وممثلي السلك الدبلوماسي والحضور الكريم، وقد عبر عن امتنانه بافتتاح هذا الاسبوع الحافل كأحد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني التي ترغب في الإسهام بقوة في كل ما من شأنه صنع مستقبل أفضل للجميع، كيف لا؟ وهذه المؤسسات لم تنشأ أصلاً إلا من أجل السهام بقوة وكفأه في صنع هذا المستقبل الكريم ، وقد عبر سيادته ان التحديات الاقتصادية الاجتماعية تتزايد وتتلاطم الازمات المستجدة المتتابعة، وتزنجر الكوارث الطبيعية وتكشر عن انيابها مؤذنه بالمزيد وأكد ان بعض قادة المجتمعات المتقدمة استيقظت لتلك الازمات ولا زال بعض المجتمعات لا زالت تعتبر ازمة المناخ خرافة ، وبدأ قادة المجتمعات باستحداث مفاهيم منذ تسعينات القرن المنصرم كثل الحوكمة والمسئولية الاجتماعية ثم التنمية المستدامة ثم حلولاً أكثر تكاملاً ، ومع ذلك لا تزال الأهداف بعيدة بل أزداد بعضها بعداً ولغة الارقام لا تكذب، فتحدي جبال الديون يزداد على كافة المستويات وتحديات تحقيق النمو يغلبها مؤشرات من العجز في كثيراً من الأحيان والازمات السكانية أضحت ذات أوجه متعددة ومن أخطرها للدول المتقدمة أزمة الشيخوخة أما مؤشر اللامساواة فهو سبة كبرى لعصرنا بامتياز ، وكل تلك تحديات جديدة تمثل عوائق كثيرة أمام تحقيق أحلام الاستدامة . ما الحل إذن؟

إننا بحاجة الى صياغة أعمق للاستدامة من خلال:

أولاً: تحقيق شراكة متكاملة بين مختلف المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وأشار سيادته إلى ان هذا الرباع المهم لا يجد مظلة في هذه المنطقة أنسب لتحقيق هذه الشراكة

في عالمنا هذا مثل هذه المظلة التي نجتمع تحتها ولا قاعة لإعلانها في رونق هذه القاعة ، ولا فريق استثنائي يقود مثل هذه الجهود مثل فريق الجامعة العربية المخصص للاستدامة ، ونحتاج ثانياً إلى إعادة تعريف الاستدامة وفق ما فهمناه عبر تاريخنا الطويل الممتد لقرون بعيدة فحدها الادنى "لا ضرر و لا ضرار" ، وحدها الأعلى "إن الله كتب الاحسان على كل شئ" ، ونحتاج ثالثاً إلى الانطلاق من إيمان حقيقي وثوابت حقيقة وراسخة ، واحتياجاتنا وتحدياتنا والا فلن تغنينا موضوعات الاستدامة الحالية شئياً كيف نحقق استدامة حقيقة ونحن نراها تسوقها المزايدات السياسة للأحزاب الحاكمة وتصنع اتجاهاتها اللوبيات التجارية وتصوغ أجندات شركات العلاقات العامة ، كما أشار السد الدكتور/يوسف خلاوى الى انه قد شاركنا معالى الأمين العام شعوره حول نتائج أهم مؤتمر للاستدامة ، وهذا الشعور للأسف الشديد يساورنا جميعاً في كل عام واشار سيادته انه هو شخصياً يجتمع كل عام مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني مع قادة هذه المؤسسات ولا يجد سوى ما أشار إليه معالى الامين العام وهو الإيجابية والتفاؤل امام هذه النتائج التي هي أقل من التحديات المستجدة.

ومن أهم النقاط التي ألقي سيادته الضوء عليها في كلمته هو ان المخرجات التي ننتظرها هنا ستؤدى إلى تأسيس مفهوم أصيل للاستدامة ينسجم مع كافة قناعاتنا ومنظوماتنا الاخلاقية التي يجب ان نعتبرها احد اعمدة الاستدامة الحقيقية كما ستؤدى الى تحقيق التكافل المنشود بين كافة المؤسسات التي تعتبر خادمة للمجتمع ، كما تحدث بالنيابة عن منتدى البركة الإسلامي وقال: " إننا في منتدى البركة الإسلامي لا نعتبر انشغالنا بالاستدامة ترفاً أو فضولاً ، كلا فهو في صلب اهتماماتنا ، فمؤسس المنتدى رائد الاعمال الكبير الشيخ /صالح عبد الله كامل رحمه الله ، كان أول من أطلق منذ خمسة عقود مفهوم إعمار الأرض ، وقرر ان دور قادة الأعمال هو الإنماء والتشغيل ، كل ذلك انطلاقا من فهمه المعمق للقرآن الكريم والهدى النبوي الشريف ، وكان ذلك الإيمان الراسخ سبباً لانطلاقه حول العالم واستهدافه خصوصاً للدول الناشئة بإيماناً كبيراً بمستقبلها منع وعياً عميق بتحدياتها ، كما أن فهمه للاستدامة عبر الأجيال هو الذي دفعه لتأسيس المنتدى ، لا لاستمرارية ما يقوم به في حياته الخصبة فحسب ، بل لاستمرار التطوير والتحسين أيضاً ، وأختار لتحسين هذه الاستدامة نظام الوقف الذي أثبت انه النموذج الأكثر كفاءة وحيوية ليستمر عبر القرون فى عطاء حضاري خصب بإذن الله.

أحداث اليوم الأول:

إلى جانب حفل الافتتاح، شهد اليوم الأول من الأسبوع العربي الخامس للتنمية المستدامة على توقيع مذكرات تفاهم، بين جامعة الدول العربية وكل من مكتبة الإسكندرية، ومنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي.

كما أهدى السيد/ يوسف حسن خلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، السيد/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي الدكتورة/ رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – جمهورية مصر العربية، درع منتدى البركة.

من الفعاليات الهامة التي اشتملها اليوم الأول عقد مؤتمر البركة الإقليمي الثالث تحت عنوان "الاستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر: التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة. كما تم إجراء جلسة تحضيرية للمنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة.

(4)

الجلسات الحوارية

الجلسات الحوارية كأساس لتعزيز المشاركة المجتمعية في النسخة الخامسة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة:

ضمن فعاليات اليوم الثاني والثالث من النسخة الخامسة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة 25-2024/11/26، التي عقدت في فندق تريمف في القاهرة الجديدة، تم تنظيم العديد من الجلسات الحوارية الهامة التي ركزت على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وكان لهذه الجلسات دوراً كبيراً في تعزيز المشاركة المجتمعية، حيث شارك فيها عدد كبير من الحاضرين من مختلف الفئات المجتمعية، إلى جانب حرص عدد من الوزراء والخبراء والشخصيات رفيعة المستوى على المشاركة في تلك الجلسات.

مجموعة الجلسات الحوارية (اليوم الثاني):

ضمن فعاليات اليوم الثاني للنسخة الخامسة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة 2024/11/25 تم عقد العديد من الجلسات الحوارية موضحة أدناه:

1	**جلسة "الابتكاروالإبداع من أجل التنمية المستدامة"**	تناولت موضوع الابتكار العربي والابداع لتحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على التقنيات الحديثة، وأهمية تنمية المهارات الرقمية، كما تطرقت الجلسة إلى مشروع "مهارات المستقبل للجميع" بما يعزز فرص الأفراد في النجاح والابتكار.
2	**جلسة "نحو نموذج جديد: تعزيز الحلول القائمة على الترابط للعودة إلى مسار المناخ والتنمية المستدامة"**	ركزت على استراتيجيات حشد أصحاب المصلحة لتعزيز العمل المناخي والتنمية المستدامة، وايجاد حلول مبتكرة تسهم في تكامل المرأة والشباب والاقتصاد، وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات .
3	**جلسة "جيل ألفا من أجل مستقبل مستدام"**	تستعرض التحديات الفريدة التي يواجها هذا الجيل، بالإضافة إلى الفرص التي توفرها التكنولوجيا في مواجهة تلك التحديات، حيث

		أصبح هذا الجيل أكثر انغلاقًا اجتماعيًا بسبب تأثير الإنترنت، إلى جانب تأثره بالانفتاح العالمي والمعلومات المضللة والزائفة التي قد يتعرض لها الشباب عبر الإعلام الرقمي في ظل الكم الهائل من المعلومات التي يتعرضون لها، لكن في الوقت ذاته وفّر الإنترنت فرصًا متعددة لهذا الجيل.
4	**جلسة "أسلوب حياة مستدام"**	ركزت على تحقيق التكامل بين السياسات الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص، والمساهمات المجتمعية والفردية لتعزيز الاستدامة. سلطت الجلسة الضوء على تقليل البصمة الكربونية، توفير الموارد، ورفع الوعي بأهمية الاستدامة البيئية، مع التأكيد على أهمية التعاون بين جميع القطاعات لتحقيق أثر إيجابي مستدام على البيئة والمجتمع.
5	**جلسة حوارية بعنوان "تكنولوجيا الشمول المالي والأمن السيبراني"**	تم مناقشة دور التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي وضمان الوصول الآمن إلى الخدمات المالية، كما تم التركيز على أهمية الأمن السيبراني في حماية البيانات الشخصية والمعاملات الرقمية، ودور تقنيات التشفير في تعزيز الثقة بالنظم المالية.
6	**جلسة مناقشة "التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٤: سياسات واعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة."**	تناولت الجلسة سياسات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، استنادا إلى النتائج الأخيرة لنسخة 2024 من تقرير التنمية المستدامة العربي هو منشور رائد مشترك بين الوكالات يصدر كل أربع سنوات ويدعم متابعة ومراجعة خطة عام 2030 في المنطقة العربية. يحلل التقرير الاتجاهات السياسية الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي ودون

		الإقليمي. كما يقدم أمثلة على السياسات الوطنية، كما يحدد الفرص وإمكانية العمل الإقليمي ومشهد التمويل.
7	**جلسة "التطوع المستدام في ظل التحول الرقمي العالمي"**	تناولت سبل تعزيز العمل التطوعي في هذا العصر الرقمي المتسارع، من خلال توسيع نطاق الوصول عبر منصات التطوع الرقمية والاستفادة من الوسائط الاجتماعية، وتنوع أشكال التطوع مثل التطوع عن بُعد، والمشاريع الرقمية، وتعزيز الكفاءة والشفافية عبر أدوات الإدارة الرقمية.
8	**جلسة "المدن والمجتمعات الذكية"**	تناولت دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير بنية تحتية مستدامة للمدن والمجتمعات الذكية من أجل تعزيز جودة الحياة، وركزت على أهمية استخدام التقنيات الحديثة كالنقل الذكي والطاقة المتجددة لتحقيق مجتمع حضري مرن ومتكامل، مع استعراض نماذج عالمية مبتكرة في تخطيط المدن، وكيفية دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار ورفع كفاءة الخدمات الحضرية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأجيال القادمة.
9	**جلسة "إعمار الأرض وبناء المستقبل: شراكة المجتمع المدني في مسيرة التنمية المستدامة**	تقوم هذه الجلسة بتسليط الضوء على الدور المحوري للمجتمع المدني في دعم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال بناء استراتيجيات شاملة وتكوين شراكات قوية مع القطاعين الحكومي والخاص. تناولت هذه الجلسة نماذج ناجحة ومبادرات ملهمة لمؤسسات رائدة ساهمت في دفع عجلة التنمية في مجتمعاتها.

10	**جلسة "رسم خرائط للتكنولوجيات الذكية مناخيًا وتمكين الاستثمارات"**	تطرقت الجلسة إلى أهمية اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة لتوجيه الاستثمارات نحو تقنيات تعظم الفوائد البيئية والاجتماعية. كما تناولت عوامل التمكين مثل أنظمة البيانات والسياسات الداعمة لضمان النشر والتبني الفعال. وقدم المشاركون رؤى مبتكرة لتعزيز الابتكار وتوجيه الاستثمارات نحو تحقيق أهداف المناخ والاستدامة العالمية.
11	**جلسة "إنسانية بلا حروق"**	تناولت قضية الحروق على مستوى العالم، مع التركيز بشكل خاص على تحدياتها في المنطقة العربية وتطرقت الجلسة إلى الإحصائيات التي كشفت عنها منظمة الصحة العالمية، حيث أكدت أنه على مستوى العالم يعاني شخص واحد من الحروق كل 3 ثوان، وتشهد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط انتشارا أكبر لهذه الحوادث مع تفاوت كبير في توافر الرعاية الطبية اللازمة.
12	**جلسة "بناء مستقبل مستدام: دروس من المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية"**	قدمت الجلسة المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية كنموذج ناجح للدول العربية التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر مرونة.
13	**جلسة "المسئولية المجتمعية ودعم المبادرات الشبابية"**	تركز الجلسة على دور المسؤولية المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودعم المبادرات الشبابية كعنصر أساسي في التنمية، بما يحقق زيادة الوعي، تشجيع الشراكات، وتمكين الشباب لتعزيز الابتكار وتحقيق التنمية الشاملة بما يتماشى مع رؤية 2030

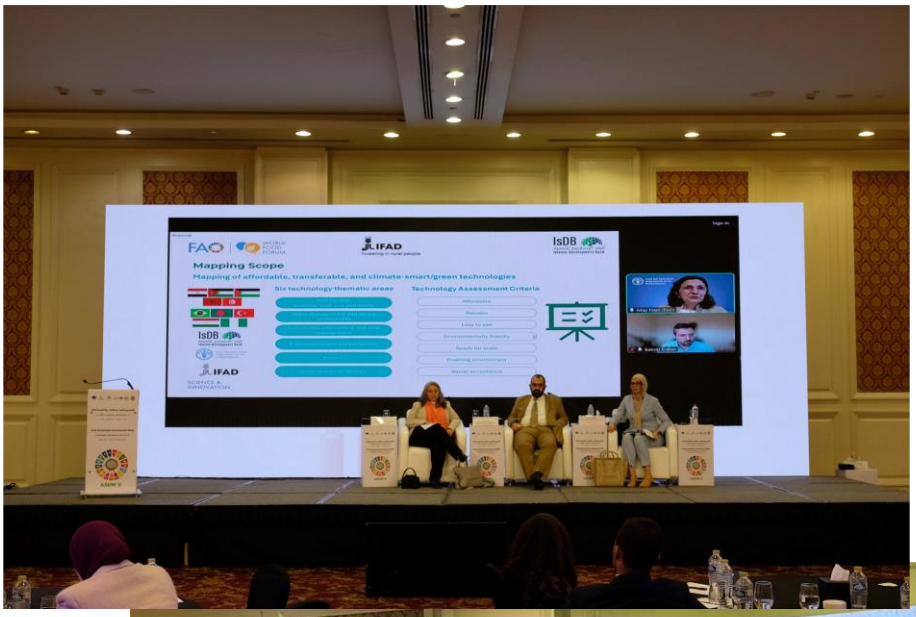
FAO
IFAD
IsDB
Mapping Scope
Mapping of affordable, transferable, and climate-smart/green technologies
Six technology thematic areas
Technology Assessment Criteria

THE WORLD BANK
ALBARAKA FORUM
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
CSR for Youth Empowerment
Towards Realism
Session Chair
Randa Rizk
Secretary General
ACSR
Keynote Speaker
Naima ElQaseer
Former Head of Mission, WHO
Adel Abdel Ra
Mohamed Kam
Nermin Tawa
Oklal Ismail
Omneya Darwish
AASTMT

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
نحو نموذج جديد:
تعزيز الحلول القائمة على الترابط للعودة الى المسار الصحيح
لتحقيق أهداف المناخ والتنمية المستدامة
Dr. Nuna Sanz
Amb. Gramnaos Mastrojeni
Asdweek

مجموعة الجلسات الحوارية (اليوم الثالث):

ضمن فعاليات اليوم الثالث للنسخة الخامسة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة 2024/11/26 تم عقد العديد من الجلسات الحوارية موضحة أدناه:

1	**جلسة "حماية الأسرة في العصر الرقمي: نهج الأمن السيبراني في المنطقة العربية"**	ركزت هذه الجلسة على سبل تعزيز الأمن الرقمي للأسر من خلال حماية البيانات، ونشر الثقافة الرقمية، ودعم الصحة النفسية. كما ناقشت استراتيجيات القطاع الخاص والشراكات الإقليمية لتعزيز الأمن السيبراني. وقدمت الجلسة توصيات عملية تسهم في توفير بيئات رقمية آمنة ومستدامة للأسرة العربية.
2	**جلسة "الإعلام والشباب: كيف نصنع جيلاً جديداً واعياً بأهداف التنمية المستدامة"**	تناولت الجلسة الدور المتزايد للإعلام الجديد في توجيه الشباب وتعزيز وعيهم بأهداف التنمية المستدامة، جاءت الجلسة في وقت يشهد فيه العالم تحولًا رقميًا سريعًا، مما يجعل من الضروري الاستفادة من منصات الإعلام الرقمي في رفع الوعي لدى الشباب بالقضايا التي تؤثر على البيئة والمجتمع والاقتصاد، والتي ستحدد مستقبل الأجيال القادمة.
3	**جلسة "نحو تطبيق أهداف التنمية المستدامة - رؤية كشفية"**	تناولت كيفية تطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرات كشفية تندرج تحت مفهوم "مبادرات من أجل أهداف التنمية المستدامة". تُعتبر هذه المبادرات جزءاً من رؤية الحركة الكشفية لتفعيل دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم. وأكدت الجلسة على أهمية تعزيز وتفعيل مبدأ الحوار الفعال بين الشباب للتأكيد على أهمية مبادئ التنمية المستدامة.
4	**جلسة "الابتكار والتكنولوجيا في السياحة المستدامة"**	استعرضت هذه الجلسة دور التكنولوجيا والابتكارات الرقمية في تطوير السياحة المستدامة والحفاظ على

		التراث الطبيعي والثقافي، وتناولت كيفية استخدام الأدوات التكنولوجية لتحسين تجارب السياح وتقليل التأثيرات البيئية للسياحة، مع التركيز على الحلول المبتكرة التي تعزز الوعي بأهمية السياحة المستدامة.
5	**جلسة "التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات... نحو جهود مشتركة وتحرك جماعي"**	ناقشت سبل تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي ستُناقش في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2025، وركزت الجلسة على أهمية توحيد الجهود لمواجهة تحديات النزاعات ودعم التنمية الشاملة في المنطقة العربية.
6	**جلسة "مكتبة الإسكندرية والاستدامة: دور المؤسسات الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة بالوطن العربي"**	ناقشت الجلسة تعزيز الحوار بين الباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني حول كيفية مواجهة التغير المناخي، ودور مكتبة الإسكندرية في دعم الجهود المحلية والدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أوضح المتحدثون أهمية العمل التطوعي في حملات التوعية بأهداف التنمية المستدامة، فالشباب مُقبل على العمل التطوعي وهو أعمق من الأعمال الخيرية مثل الحملات على منصات التواصل الاجتماعي.
7	**جلسة "رقمنه التقاضي بالمحاكم الاقتصادية"**	استعرضت خطوات تنفيذ مشروع التقاضي الإلكتروني، والتحديات التي واجهته، وحلول تذليلها، مع تسليط الضوء على الخدمات الرقمية التي تقدمها المحاكم الاقتصادية لدعم الاستثمار وخلق بيئة قضائية حديثة ومتطورة، قدمت شركة LINK Development رؤية حول تحديات استخدام التكنولوجيا في المجال القضائي وسبل تحسين كفاءته، تأتي هذه الجهود في إطار تعزيز الحوكمة والعدالة الناجزة لتحقيق بيئة استثمارية مستدامة.
8	**جلسة "الروتاري والتنمية المستدامة"**	ناقش قادة الروتاري وصناع السياسات وخبراء التنمية دور الروتاري في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة

		العربية، كما سلطوا الضوء على المشاريع المجتمعية التي ينفذها الروتاري لمعالجة قضايا رئيسية مثل الفقر والتعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة، وكذلك إمكانياته في مجالات ناشئة مثل الطاقة الخضراء وحماية البيئة، ركزت الجلسة على فرص الشراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتوسيع التأثير وتجاوز التحديات، ودعم أندية الروتاري في التزامها بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
9	**جلسة "العمل التطوعي شراكة واستدامة"**	تناولت الحديث عن دور العمل التطوعي في تحقيق التنمية المستدامة واقتصاديات البيئة باعتبارها جزء أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، ودور المواطن في التنمية والشراكة مع الدولة في تحسين جودة الحياة، وتم تسليط الضوء على التطور الحادث في مشروعات التنمية في جمهورية مصر العربية والعالم العربي وعلى رأسهم مبادرة "حياة كريمة"، بالإضافة إلى كيفية تحقيق التنمية المستدامة في ربوع الوطن العربي .
10	**جلسة "الذكاء الاصطناعي والروبوتات من أجل الاستدامة"**	تم استعراض كيفية استخدام التقنيات الحديثة في تعزيز كفاءة الموارد وتقليص الأثر البيئي، حيث تم تسليط الضوء على التطبيقات المبتكرة للذكاء الاصطناعي والروبوتات في مجالات متعددة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتطبيق تقنيات التحليلات التنبؤية لإدارة المياه والطاقة بشكل أكثر كفاءة، ودور الروبوتات في الزراعة المستدامة، من خلال تطوير أنظمة زراعية ذكية قادرة على تحسين الإنتاجية وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى استخدامها في عمليات التدوير وإعادة التصنيع.

11	**جلسة "حياة جديدة"**	تناولت دور مؤسسة الجمهورية الجديدة كأحد نماذج التي تدعم أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية، من خلال التركيز على محاور رئيسية تشمل التعليم، الرعاية الصحية، الحفاظ على البيئة، التمكين الاقتصادي، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني.
12	**جلسة "دور المؤسسات والمبادرات الشبابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"**	تناولت الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء، ودور الإعلام الرقمي في توعية الشباب وطلبة الجامعات، وكذلك أهمية الوعي لدى الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية.

جلسة مكتبة الإسكندرية ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
بعنوان
"مكتبة الإسكندرية والاستدامة: دور المؤسسات الثقافية
في تحقيق التنمية المستدامة بالوطن العربي"

Arab Sustainable Development Week
Sustainable Solutions for the Future

(5)

مؤتمر البركة الإقليمي الثالث حول " الاستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر: التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة"

افتتاح المؤتمر

تم افتتاح المؤتمر من قبل السفير/ حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، والذي أوضح أن التحدي الأكبر الماثل أمامنا جميعًا هو القضاء على الفقر وما يتطلبه من ضرورة حشد كافة الجهود لمواجهته كضمان لتحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك العمل على توفير أدوات تمويلية فعالة بالإضافة إلى معالجة عدد آخر من القضايا المرتبطة بتحسين الوضع الاقتصادي، مشيرًا إلى أن جامعة الدول العربية قد انضمت إلى التحالف العالمي ضد الجوع والفقر الذي تم الإعلان عنه خلال انعقاد قمة مجموعة العشرين الأخيرة في البرازيل، وهي المرة الأولى التي تشارك فيها الجامعة في أعمال هذه المجموعة تأسيسًا على القناعة الراسخة بأن الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة، مكافحة الجوع والفقر، هما من أخطر وأهم الأهداف التي نسعى جميعًا لتحقيقها.

وخلال الكلمة الافتتاحية، ذكر فضيلة أ. د. محمد الضويني، وكيل الأزهر الشريف، أن المؤتمر يثبت مواكبة الدولة المصرية لما يجري في الساحة من حراكٍ اقتصاديٍّ واجتماعي، وأنها حريصة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودليل على اهتمام أجهزة الدولة لمقاومة ومكافحة الفقر، في ضوء الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تُمثل إرادة حقيقة نابعة من قراءة واعية للواقع ومن فكر منظم ومن أمل في مستقبل قريب، كما أشاد بأهمية المؤتمر التي تكمن في محاولة إيجاد صيغ التكامل بين التنمية المستدامة والاقتصاد الإسلامي بهدف مقاومة الفقر وذلك من خلال تعزيز الحوار والتفاهم والتفاعل بين الخبراء والمتخصصين في مجالات التنمية والاقتصاد الإسلامي.

الجلسة الأولى: "الاستراتيجيات المبتكرة للتخفيف من حدة الفقر: التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة"

تناولت معالي د. رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية، في حديثها استراتيجيات تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، حيث أشارت إلى أن برنامج الإصلاح الهيكلي في مصر مبني على ٣ ركائز وهم الاستمرار في تعزيز الصمود واستقرار الاقتصاد الكلي، بيئة أعمال مواتية وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى التحول للأخضر، كما أوضحت أن الخطط الوطنية والتمويلات الوطنية تتكامل مع التمويلات الدولية، مشيرةً إلى التمويلات الميسرة التي تقلل من تكلفة التمويل للقطاع الخاص والتي تعتبر أحد أهم الآليات في زيادة استثمار القطاع الخاص.

أكد السيد ياسر صبحي، نائب وزير المالية بجمهورية مصر العربية، أن وزارة المالية تعمل مع غيرها من الوزارات على تطوير برامج ذات كفاءة عالية تصل إلى مستحقيها، مشددًا على أن أحد الأدوار الأساسية لوزارة المالية هو أن تكون شريكة وداعمة للقطاع الخاص لما له من قدرة على الابتكار والمنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ولأجل هذا، وضعت الوزارة هدفًا رئيسيًا لها يتمثل في مساندة القطاع الخاص وتوفير مناخ أفضل له ومبادرات داعمة، مُشيرًا إلى الفرص والإمكانات التي توفرها ابتكارات الشباب العربي في ريادة الأعمال وتطوير التكنولوجيا، مؤكدًا أنها نواة تستحق الدعم، كما أشار إلى أهمية الشراكات الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة، مؤكدًا ضرورة التنويع في أدوات التمويل، بما في ذلك الصكوك الإسلامية، وأكد أن إدارة التحديات الاقتصادية الحالية تتطلب الحفاظ على استدامة الموارد لخدمة أجيال الحاضر والمستقبل.

كما ذكرت م. مرجريت صاروفيم، نائبة وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، أن الدعم والحماية والتمكين والتنمية من أهم مكونات وزارة التضامن الرئيسية، كما أوضحت أن التكامل الاجتماعي من أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة من خلال توفير فرص متساوية سواء في التعليم أو العمل أو الصحة، كما أوضحت أنه قد تم تطوير منصة إلكترونية تحت اسم "تمكين" لميكنة أعمال برامج التمكين الاقتصادي، ما يعد بُعدًا مهمًا للحلول المبتكرة باستخدام التكنولوجيا.

وخلال كلمته في المؤتمر، قدم السيد يوسف حسن خلاوي، الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، مثالًا عمليًا يوضح الإمكانيات الهائلة لنظام الوقف، وأوضح أن هذا الوقف يمكن توجيهه في السنة الأولى لدعم قطاع الصحة، وفي السنة الثانية لقطاع التعليم، وهما مجالان أساسيان في معالجة مشكلة الفقر، مؤكدًا أن التعليم على وجه الخصوص هو عامل حاسم في تحديد مستقبل الأفراد، من خلال هذا النموذج، يمكن للوقف أن ينطلق كمؤسسة استثمارية تنموية تساهم في تحقيق تنمية مستدامة. وأشار سعادته إلى أن هذا النموذج، رغم إمكانياته الضخمة، لم يُفعل بعد، مع أنه لا يشكل أي عبء على مؤسسات الدولة أو الجهات التمويلية الأخرى. واعتبر هذا المثال تطبيقًا بسيطًا لمفهوم التمويل الجماعي (Crowdfunding) في خدمة الوقف، وفي حديثه عن الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي في تعزيز التمويل المستدام، أشار سعادة السيد خلاوي، إلى أن ما تم تفعيله حتى الآن لا يمثل سوى جزء بسيط من إمكانيات الاقتصاد الإسلامي.

الجلسة الثانية: "تمويل التنمية المستدامة: استراتيجيات مبتكرة لمواجهة تحديات الفقر"

أدار الجلسة، السيد/ وسيم المتولي، رئيس قطاع التخطيط الاستراتيجي والاستدامة وإدارة المشروعات ببنك البركة مصر، والذي أكد أن الفقر يُعد أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مُشيرًا إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في المنطقة العربية تُعمق من هذا التحدي وتؤثر سلبًا على التنمية الاجتماعية، وأوضح أن هناك حاجة ماسة لتغيير نهج الحوار التقليدي واستكشاف حلول تمويلية جديدة يمكنها تحسين معدلات الفقر في المنطقة، كما استعرض السيد/ وسيم تقارير صادرة عن البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى لعام ٢٠٢٤، كشفت أن حوالي ١٣٠ مليون شخص في المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر، المقدر بـ ٢.١٥ دولار يوميًا، كما أظهرت التقارير أن المنطقة تحتاج إلى نحو ٢٣٠ مليار دولار سنويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقال المتولي إن هذه الأرقام، رغم أنها تعكس حجم التحديات الهائلة والفجوة التمويلية الكبيرة، إلا أنها في ذات الوقت تبرز الفرص الواعدة والحاجة الملحة لتعزيز التعاون بين الحكومات، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

أكد السيد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن الدولة المصرية تدلي اهتماما بقطاع التكنولوجيا المالية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث أن ما لا يقل عن ٩٢% من القطاع الخاص يندرج تحت مظلة تلك المشاريع، مشيرًا إلى أن التكنولوجيا تعد هي الأساس في الفترة القادمة بسبب توجه الشباب لها، ويجب مواكبة هذا التقدم السريع، كما أبرز السيد باسل رحمي دور جهاز تنمية المشروعات المنوط به في الفترة القادمة، موضحًا أنه قد تم إنشاء الجهاز عام ١٩٩١.

أكد السيد/ نادر النقيب، مسؤول وحدة شراكات القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، أن الاستثمار الإنساني ليس مجرد استجابة لحالات الطوارئ، بل هو نهج استراتيجي يهدف إلى تمكين اللاجئين والمجتمعات المستضعفة من خلال مشاريع تحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعي، مُشيرًا إلى أن ٧٠% من حالات النزوح في العالم عام ٢٠٢٤ تأثرت بالتغير المناخي، وأن ٥٠% من اللاجئين والنازحين حول العالم ينتمون إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، كما أوضح أن هذا الواقع يستلزم ابتكار حلول جديدة لتوسيع التمويل، ومنها إنشاء صندوق الزكاة للاجئين منذ عام ٢٠١٧، والذي يُعدّ أحد المشاريع الأساسية لدعم هذه الفئة، كما أشار إلى إطلاق مشروع وقف نقدي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، حيث يُشرف الجانبان على هذا المشروع الذي يُتوقع أن يصل حجمه إلى ٤٠٠ مليون دولار لدعم اللاجئين والنازحين.

استعرض الدكتور سيد عبد الفضيل، نائب رئيس قطاع الإشراف والرقابة على التمويل غير المصرفي بالهيئة العامة للرقابة المالية وعضو لجنة الرقابة الشرعية المركزية المصرية، تجربة الهيئة في دعم التمويل الإسلامي وكيفية تأثير ذلك على تخفيف حدة الفقر، وأن الهيئة العامة للرقابة المالية، هيئة مستقلة بموجب قرار دستوري، نشأت نتيجة دمج أربع جهات هم: هيئة التمويل العقاري، وهيئة الرقابة المالية على سوق المال، وهيئة الرقابة على التأمين، ونشاط التأجير التمويلي، وأضاف أن هذه الهيئة تمثل مجموعة من الأنشطة المالية غير المصرفية المُكملة للنظام المالي المصرفي، مؤكدًا أن الهيئة اتخذت خطوات لدعم التمويل الإسلامي، بدءًا من نشاط التأمين التكافلي، الذي يُعتبر أحد أقدم الأنشطة في هذا المجال، إلى صناديق الاستثمار الإسلامية، وصناديق الذهب، وصناديق المؤشر، وكلها كانت موجودة في الأطر القانونية السابقة. وفي عام ٢٠١٨، تم إصدار قانون الصكوك رقم ١٧، الذي أوجد الحاجة إلى إطار تشريعي وشرعي يُنظم التمويل الإسلامي.

في نهاية الجلسة الثانية أبرز د. معز الشهدي، العضو المؤسس والرئيس التنفيذي للشبكة الإقليمية لبنوك الطعام، الأثر المُحقق من قبل شبكة بنوك الطعام لعام ٢٠٢٣، حيث وصل عدد الإطعام الشهري للفئات المستحقة الغير قادرة على العمل إلى ١٨٤ مليون إنسان بينما وصل الإطعام الموسمي إلى ٢٣٥ مليون

إنسان، كما ناقش كيفية تعزيز كفاءة الجمعيات الموزعة جغرافيًا في الدول لتحقيق تلك الأهداف للفئات المناسبة، و أوضح د. معز أنه لتحقيق الأهداف المطلوبة يجب الاعتماد على متطوعين، حيث أضاف أن قاعدة بيانات المتطوعين تبلغ ٨٢٧ ألف متطوع مقسمين بين السن والجنس والدراسة وخبرات العمل والمواقع مما يتيح الاستفادة من كفاءتهم في خدمة الغايات المطلوبة، كما ذكر أن عدد الفئات القادرة على العمل التي يمكن حذفها من قاعدة بيانات الاستحقاق سنويًا تصل إلى ٣.٥ مليون شخص.

(6)

المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة

عقدت أعمال المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة خلال الفترة من 24 الي 26 نوفمبر 2024 ضمن فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة. وقد عقدت أعمال المنتدى لليوم الاول بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتم استكمالها في فندق تريومف بالقاهرة الجديدة، وقد شارك عدد من المشاركين عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

تضمنت اعمال المنتدى عقد ثمان موائد مستديرة بالإضافة الى جلسة حوارية رفيعة المستوى كالتالي:

- مائدتين مستديرتين للحوار بين ذوي العلاقة حول:

1. حول دور القطاع المصرفي في التعامل مع العوائق والفرص الاستثمارية (بمشاركة المؤسسات التنظيمية المالية والبنوك المركزية وبنوك خاصة وعامة واسلامية)
2. دعم القطاع الخاص في التحول الأخضر (بمشاركة البنوك المركزية وبنوك خاصة وعامة واسلامية مع ممثلي القطاع الخاص)

- ست موائد مستديرة مع الشركاء بحثت تقديم حلول مستدامة ومقترحات ومبادرات لمشروعات متعددة الشراكات للتعامل مع تحديات الاستدامة في المنطقة العربية، ضمت ممثلي الدول العربية ومنظمات دولية وإقليمية واكاديميين وخبراء ومؤسسات تمويل وتناولت ما يلي:

1. تعميق ممارسات ترابطات الأمن المناخي في المنطقة العربية،
2. تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات من خلال تفعيل الترابط الثلاثي لنهج الأمن الإنساني والقدرة في التعامل مع المخاطر،
3. الاستثمار من أجل الكوكب والناس - دراسة الجدوى لنهج متكامل لاستعادة النظم الإيكولوجية وحلول تطويرها،
4. نهج جديد لتعزيز التمويل الأجنبي والإقليمي للعمل المناخي،
5. دعم النقاش الوطني بين أصحاب المصلحة المتعددين لإعداد قانون وطني لتنظيم مكافحة خسائر سلسلة الإمداد الغذائي (الفاقد والمهدر من الأغذية)،
6. منصة رقمية لخلق منطقة جاذبة للتواصل تخدم احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين من الاستدامة والاستثمار.

- كما شمل المنتدى عقد جلسة حوار رفيعة المستوى حول تعبئة الاستثمارات الخاصة في المنطقة العربية، تطرقت الى كيفية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طرق متعددة مثل ضمان الاستثمار ووضعه موضع التنفيذ في المنطقة العربية. شهدت الجلسة مشاركة وزراء ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية ومنظمات للأمم المتحدة.

أكدت هذه الحوارات والنقاشات على كون الأنسان في منطقتنا العربية هو محور التنمية، وأنها يجب أن تكون مستدامة وتشمل الجميع، وتلبي احتياجاته من أجل تحقيق حياة أفضل، يتمتع فيها الانسان بالأمن والاستقرار والكرامة، وتكون قادرة على تنمية قدراته لتتواكب مع احتياجات التحول في التنمية باستخدام معايير الاستدامة في كافة مناحي الحياة، وتوسيع قاعدة الشمول المالي ودعم التمويل المستدام والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الخضراء، وما تستلزمه من بناء مؤسسات قوية اقتصادية واجتماعية عامة وخاصة تراعي المتطلبات البيئية.

كما أكد المشاركون على أهمية العمل المشترك بشراكات واسعة مع كل ذوي العلاقة المتعددين من كافة القطاعات وعلى كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما تم التأكيد على الحاجة إلى بناء نهج قائم على العلاقة الترابطية المتكاملة، متوائمة مع خطة التنمية المستدامة 2030، واتفاق باريس، وإطار عمل سينداي خاصة فيما يتعلق بهدف المناخ وما يرتبط به من اهداف وغايات؛ ومبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب.

ولذلك وفي إطار "المبادرة العربية للاستدامة- معا"، والتي تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في فبراير 2023، لتشكيل بيئة تمكينية للسياسات والإطار التنظيمي، وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي الدعوة لعقد المنتدى الإقليمي العربي الأول رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة ضمن فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي الخامس للتنمية المستدامة.

وقد حظى المنتدى بمشاركة قيادات رفيعة المستوى لعدد من الدول العربية ضمت وزراء للتخطيط والمالية والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعدد من محافظي البنوك المركزية العربية، ووكلاء وخبراء، ورؤساء ونائبين لعدد من المؤسسات الدولية والإقليمية المالية، بالإضافة الى مجموعة من رؤساء وممثلي ادارات التنمية المستدامة في العديد من البنوك الاقليمية العامة والخاصة، ومنظمات الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين من القطاع الخاص، ومؤسسات العطاء الاجتماعي.

(7)

القمة الشبابية العربية الثالثة

الجلسة الافتتاحية للقمة:

تم افتتاح القمة الشبابية العربية الثالثة في اليوم الثاني من فعاليات النسخة الخامسة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة في 2024/11/25، واستمرت لمدة ثلاثة أيام متواصلة، وذلك في فندق تريمف في القاهرة الجديدة.

شهدت الجلسة الافتتاحية القاء كلمات من معالي وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة في جامعة الدول العربية، واللواء إسماعيل الفار، مساعد وزير الشباب والرياضة، والسيدة فرح ادم الأمين العام لمنصة الشباب العربي للتنمية المستدامة، والسيد مصطفى قطامش، رئيس اتحاد طلاب تحيا مصر.

حيث استهل اللواء إسماعيل الفار الجلسة بتوجيه التحية للوفد الفلسطيني، مشيدًا بحضورهم، مؤكدًا أن ذلك أقل ما يمكن تقديمه لهم. كما أشار إلى النجاح الذي حققته النسخ السابقة من قمة الشباب، معبراً عن الدور البنّاء الذي يمكن أن يلعبه الشباب من أجل تحقيق الأهداف التنموية. وشدد على تضامن وزارة الشباب مع جهود الشباب العربية ودعمهم. ثم تحدثت معالي السفيرة ندى العجيزي، معبرةً عن شكرها لحضور الشباب وحرصهم على المشاركة في القمة. وأعربت عن فخرها بإدارة التنمية المستدامة لاحتضانها قمة الشباب، مشيرةً إلى الجهود التي يبذلها الشباب خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة وقيامه بالعديد من الجلسات المتنوعة في مختلف المجالات. كما أكدت على أهمية وضع التوصيات المناسبة التي يمكن لإدارة التنمية المستدامة العمل على تنفيذها.

واعربت السيدة فرح ادم عن تشريفها للشباب العربي .كما تحدثت عن التغييرات الكبيرة والتحديات التي تحدث في العالم والتي تتطلب منا التكاتف والعمل الجاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدثت عن القضية الفلسطينية والتي تفشت في ارجاء وطنا العربي والتي طالت لبنان بالإضافة للحرب على قطاع غزة بالإضافة للحرب الدائرة في السودان وكما تحدثت عن حقوق الشعب الفلسطيني. وأبرزت أهمية التعاون بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة. وشددت على ضرورة تفعيل دور الشباب في صنع القرار، منوهةً بطرق تمكنهم من طرح أفكارهم ومبادراتهم لتحسين مجتمعاتهم. ختامًا، تحدث السيد مصطفى قطامش، حيث أكد على ضرورة تعزيز مشاركة الشباب في العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية. وأشار إلى أهمية بناء قدرات الشباب وتأهيلهم لمواجهة التحديات الراهنة، مشيدًا بالجهود المبذولة في تفعيل دورهم في التنمية المستدامة.

الجلسات الحوارية للقمة:

اشتملت القمة الشبابية العربية الثالثة على عقد الجلسات الحوارية التالية:

دور الكيانات الشبابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: النموذج المصري
مستقبل المنطقة العربية في ضوء مخرجات القمم الأممية
دور الشباب في مواجهة التهديدات الهجينة ومستقبل الحفاظ على الامن القومي
دور الشباب والتحديات في الإعلام الحديث
تمكين الشباب من خلال ريادة الأعمال
الخريطة المناخية
تحديات التعليم في العالم العربي
الالعاب الرقمية المستدامة – لصناعة جيل المستقبل
ثورة الابتكار في صناعة التشييد والبناء في المنطقة العربية
دور الشباب في التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية
بناء شراكات قوية بين المشروعات الصغيرة والقطاع الخاص
الشباب العربي الرائد ورسم السياسات المناخية

التحول الرقمي نحو مستقبل أفضل
بناء كوادر المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة
التنمية المستدامة حق من حقوق الإنسان
تمكين المجتمع المدني وتعزيز الحرف اليدوية لتحقيق الاستدامة
الأولمبياد المستدامة
دور القانون في التكامل الاقتصادي العربي.. رؤية شبابية
المستشفيات الخضراء
التحديات الصحية الجديدة في المنطقة العربية
اللغة العربية أداة من أدوات التنمية المستدامة
الشطرنج الأخضر
هلا بنور الخير

THE WORLD BANK
الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
القمة الشبابية العربية
القمة الشبابية العربية
Arab Youth Summit

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
القمة الشبابية العربية
الجلسة الحوارية
هلا بنور الخير

THE WORLD BANK
الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
القمة الشبابية العربية
الجلسة الحوارية
التنمية المستدامة حق من حقوق الإنسان
الاربعاء - 27 نوفمبر

(8)

الاختتام والتوصيات

الاختتام:

مع نهاية فعاليات اليوم الرابع للنسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة. في 2024/11/27 ألقت الوزير مفوض/ ندى العجيزي، مدير ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية كلمة اختتام النسخة الخامسة.

أفادت الوزير مفوض/ ندى العجيزي في كلمة الختام إلى أن النسخة الخامسة شهدت تنظيم أكثر من 48 جلسة تناولت موضوعات محورية مثل التمويل، المناخ، الغذاء، لتعليم، الثقافة، والتكنولوجيا، بمشاركة 1500 شخص من عدة دول عربية وأجنبية.

وأشارت إلى تضمن فعاليات النسخة الخامسة كذلك عقد "مؤتمر البركة الثالث" بالتعاون مع منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي والذي اختص بتناول موضوع مكافحة الفقر في المنطقة العربية، إلى جانب تنظيم القمة الشبابية الثالثة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية، والتي ركزت على دور الشباب العربي في تحقيق التنمية المستدامة.

أكدت الوزير مفوض/ ندى العجيزي أن العمل سيستمر بالتعاون مع الشركاء لجمع وتفعيل أهم التوصيات الصادرة عن الأسبوع، معربةً عن شكرها لكل من وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية د. رانيا المشاط، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والأمين العام المساعد السفير/ حسام زكي، إلى جانب الشركاء الاستراتيجيين، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ومنتدى البركة، لمشاركتهم ودعمهم لهذه الفعالية الهامة.

التوصيات:

خرجت الفعاليات المختلفة التي تم تنفيذها في إطار النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بتوصيات عديدة، ولعل من أهمها الآتي:

1. العمل على تقييم فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة والنسخ الأربع السابقة، وبحيث يتم تطوير النسخة السادسة القادمة بشكل أكثر تميزاً عن الفعاليات السابقة.
2. البحث عن مزيد من السبل لتعزيز مشاركة الشباب العربي في مزيد من أنشطة الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.
3. التركيز على حلول مبتكرة وغير تقليدية لتحسين الأداء وتسريع التقدم في جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
4. تبني أساليب مبتكرة وقابلة للتكيف لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.
5. تعزيز العمل المشترك بشراكات واسعة والمسؤولية الجماعية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى كل المستويات الوطنية والإقليمية. والتأكيد على الحاجة إلى بناء نهج قائم على العلاقة الترابطية المتكاملة، متوائمة مع خطة التنمية المستدامة 2030، ومبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب.
6. الاهتمام بشكل أكبر بتوسيع قاعدة الشمول المالي ودعم التمويل المستدام والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الخضراء، وما تستلزمه من بناء مؤسسات قوية اقتصادية واجتماعية عامة وخاصة تراعي المتطلبات البيئية.
7. زيادة الاستثمارات في الخدمات الأساسية لسد فجوة الإنفاق، وحاصة من خلال تحسين آليات التمويل عبر الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
8. تعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة التحديات السياسية والإنسانية، وخاصة في غزة.
9. إدماج مبادئ الاقتصاد الإسلامي في الجهود المبذولة في معالجة جذور الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة.